الغانم: افتراء كاذب وفجور في الخصومة

رفض نيابي لـ«التحريض على العمل الخيري»

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه لم يكن يتوقع أبدا أن يصل خصومه الى حد الافتراء عليه كذبا بأنه يحرض على العمل الخيري.

وأضاف الغانم: لا أستغرب منهم الكذب والافتراء من أجل بطولات وهمية، فهذا سلوك اعتدته منهم، لكن أن يبلغ بهم الفجور في الخصومة أن يفتروا علي كذبا بأني أحرّض على العمل الخيري فهذا ما لم أتوقعه أبدًا، وحسبي قول الله تعالى: "وقد خاب من افترى".

وكان عدد من النواب قد تفاعلوا مع تصريح النائب حمد الهرشاني الذي هاجم خلاله تنظيم الاخوان وجمعية الاصلاح ، حيث كتب النائب محمد براك المطير على حسابه في "تويتر": إلى مرزوق، لن ينفعك تشتيت الرأي العام لصرف الأنظار عن شتائمك وتدليسك وتزويرك، فلا تضيع وقت الشعب الذي كشف ألاعيبك، وجمعية الإصلاح قامة يقصر عنها تاريخك الوجودي وليس السياسي فقط، وما لقيت إلا ... يهاجم الإصلاح، وقد اثنت عليها وباركت جهودها القيادة السياسية منذ نشأتها حتى اليوم.

بدوره كتب النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي على حسابه في "تويتر": إلى من يقف خلف حمد سيف ، واجه كالرجال وقارع الحجة بالحجة إذا كنت تملك شرف الخصومة وأخلاق الفرسان! أما التحريض على العمل الخيري الذي تفتخر به الكويت قيادةً وشعباً أصبحت لعبة مكشوفه ولن يثنينا هذا الابتزاز عن المضي قدماً في ركب المصلحين لمواجهة الفساد وعزل أربابه.

من جانبه قال النائب مرزوق الخليفة : ليعلم رؤوس الفساد والمنقلبين على الدستور بأنهم أمام شعب عظيم يعي ويدرك كل أساليبهم الخبيثة في إثارة الفتنة وشق الوحدة الوطنية وليست الحملة اليوم على المؤسسات الخيرية سوى أنها جزء من أساليب دنيئة لن تحقق هدفها بل ستعود عليهم بالويل والثبور !

وأضاف النائب د.عبدالكريم الكندري : العمل الدعوي والخيري محل فخر واعتزاز المواطنين أما شيطنته وجره إلى الساحة السياسية لتشتيت الرأي العام فهو أمر غير مقبول واسلوب رخيص وقديم لن ينطلي على أحد.

بدوره كتب النائب السابق الدكتور بدر الداهوم على حسابه في وسائل التواصل الاجتماعي وردا على تصريح النائب حمد الهرشاني مرزوق الغانم لازال يوجه أدواته بضرب مكونات المجتمع الكويتي بالأمس دخل بين القبائل وحاول عن طريق أحد اتباعه من النواب لضرب حسن جوهر في طرح طائفي واليوم يوجه النائب النائم في الجلسات لضرب أحد صروح العمل الخيري في الكويت (جمعية الإصلاح) ألاعيبك كشفها الشعب الكويتي ونهايتك قربت.

مرزوق الغانم

بدر الداهوم

محمد براك المطير

«التشريعية البرلمانية» تناقش تكريم شهداء الكويت .. 24 فبراير يوماً لهم

تناقش اللجنة التشريعية البرلمانية اليوم ، عدداً من الاقتراحات بقانون، منها تكريم شهداء الكويت من خلال جعل يوم 24 فبراير من كل عام «تاريخ معركة بيت القرين» يوماً للشهيد، وإلزام مؤسسات الدولة العامة المختلفة بما فيها التعليمية والإعلامية والديبلوماسية أن تحتفي بهذا التاريخ من كل عام «بيوم الشهيد» تقديراً لشهداء الكويت تذكاراً لتضحياتهم ويسمى شارع – أو طريق أو جادة بحسب الأحوال– باسم كل شهيد كويتي، بعد التنسيق مع أسرهم، وتشكيل لجنة عليا لتسمية الشوارع والطرق والجادات – بحسب الأحوال – بأسماء الشهداء، وستناقش اللجنة أيضا التعديلات على قانون انشاء المؤسسة العامة للموانئ، والتعديلات على قانون انشاء حماية البيئة.

من جهة أخرى قالت مصادر برلمانية أن اللجنة المالية البرلمانية تعتزم إحالة ملف مشروع «الدين العام» إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي، بداعي التخصص والأكثر دراية بالأمور المتعلقة بالميزانية، ولاسيما أن المشروع الحكومي المقدم للجنة يطالب بسرعة اقرار الدين العام، ويفضله على تسييل الأصول أو السحب من الاحتياطي.

وقالت المصادر إن اللجنة بحثت ملف الدين العام، وطلبت من الحكومة تقديم خطة اصلاحات اقتصادية للتغلب على العجز في الميزانية من 2014–2015 إلى 2019–2020، كما ذكرت الحكومة في مشروعها وتقديرها للعجز بنحو 26 مليار دينار. وأكدت أن الحكومة تصر على اقرار الدين العام، ومع ذلك لا تقدم خطة واضحة لتنويع إيرادات الميزانية العامة، وفي الوقت نفسه لا تقدم دراسة فنية متخصصة.

وذكرت أن لجنة الميزانيات لديها القدرة الكافية للتعامل مع الميزانيات، بحكم تجربتها الطويلة في هذا المجال، علاوة على درايتها التامة بملف العجز المالي والحسابات الختامية والميزانية العامة للدولة، لافتة إلى اعداد التقرير من قبل الميزانيات سيكون أكثر دقة ومهنية.

ومن ضمن الملفات التي ستتم اثارتها في اللجان البرلمانية، وتحديداً في الصحية البرلمانية بتعديل بعض أحكام القانون 8 / 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، وخصوصاً ما يتعلق بالضبطية القضائية بالإضافة إلى مشروع التعديلات على العمل الخيري.

اجتماع سابق للجنة المالية

وجه أسئلة برلمانية إلى وزراء المالية والأوقاف والإسكان

المطر: حل الأزمة في صعود رئيس الوزراء منصة الاستجواب

قال النائب الدكتور حمد المطر أن للخروج من الأزمة التي تعيشها الكويت لابد من صعود رئيس الوزراء منصة الاستجواب، مؤكدا أنه لا يمكن قبول تأجيل الاستجواب وأن صعود المنصة واجب.

وقال المطر في تصريح صحفي أمس بالمركز الاعلامي لمجلس الامة : قد يكون الحل ليس في أروقة المجلس وقد يكون لدى القيادة السياسية وإذا كان الحل هو حل مجلس الأمة فلا بأس، لافتا إلى أن من يخشى العودة لصناديق الاقتراع والعودة مجددا للانتخابات فلا يستحق تمثيل الأمة.

من جهة أخرى وجه النائب د. حمد المطر 3 أسئلة إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، جاءت كالتالي:

ونص السؤال إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على ما يلي:

تستند الأمم والدول في نهضتها وتقدمها على عوامل وركائز، أهمها هي قاعدة البيانات الأساسية في شبكة البرامج العنكبوتية، وما تقدمه هذه البرامج في خدمة المواطن والمقيم، وهناك العديد من البرامج التي تخدم العمل في شتى مجالاته الإدارية أو التعليمية أو التجارية.

شغلت وزارة لأوقاف والشؤون الإسلامية برنامج الساب وذلك لتسهيل كل المعاملات الإدارية على الوزارة والموظفين، ولكن هذا البرنامج لم يعمل بالشكل المطلوب ما أدى إلى غياب

(60%) من موظفي الوزارة من خلال بصمة الحضور والانصراف، وأصبح هذا البرنامج عاجزا عن أداء ما هو مطلوب لتشغيله، ما جعل مسؤولي الوزارة يقومون بمخاطبة الموظفين بحصر إثبات حضورهم من عام 2016، وهل من المعقول أن الموظف غير قادر على معرفة حضوره طيلة السنوات السابقة، وهل أخطاء المسؤولين بالوزارة يتحملها الموظف البسيط، وإذا كان هناك عجز من المسؤولين بالوزارة فبإمكانهم توقيع الحضور والانصراف من خلال الورق، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من العقد الموقع مع الشركة منذ بداية تشغيل برنامج الساب.

2 – آلية تشغيل البرنامج وكيفية إدارته وصيانته؟ مع تزويدي بأسماء الإدارات التي تشغل البرنامج والإشراف عليه ومتابعته وصيانته.

3 – عدد المخالفات على الشركة المشغلة خلال هذه الفترة من عام 2016 حتى 2020.

4 – عدد المواطنين المتضررين من هذا البرنامج من خلال بصمة الحضور والانصراف.

5 – ما أسباب العطل الفني بالبرنامج ومن المسؤول المعني والمباشر عليها؟

6 – جميع الخطابات الموجهة للشركة وكذلك للإدارات حول بصمة الحضور والانصراف.

–7 أسباب إغلاق البرنامج (الساب) وحجبه عن المسؤولين بالوزارة وعدم اطلاعهم على القرارات الخاصة بالوزارة؟

8 – أسماء المسؤولين الذين لديهم صلاحية الاطلاع على القرارات من خلال برنامج الساب.

9 – مدى الضرر الذي تسبب به هذا البرنامج من خلال مسح بصمة الحضور والانصراف للموظفين؟

10 – ما إجراءات الوزارة لمعالجة مشكلة اختفاء بصمة الحضور والانصراف للموظفين منذ عام 2016 حتى 2020؟

حمد المطر

11 – اسم المسؤول الذي وقع العقد مع الشركة منذ نشأتها.

ونص السؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني على ما يلي:

أقر مجلس الأمة القانون رقم (2) لسنة (2015) بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكررا) إلى القانون رقم (47) لسنة 1993في شأن الرعاية السكنية تتضمن توفير مسكن ملائم لمن باع بيته لمرة واحدة فقط حتى تاريخ نشر القانون في 15/2/2015، وألزم القانون المشار إليه الحكومة بتوفير هذا المسكن خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به، إلا أن الحكومة المتمثلة في وزير الدولة لشؤون الإسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية قد تقاعسوا في تنفيذ المشروع بالكامل، لأن الموعد المفترض للتسليم كان في تاريخ 15/2/2018 أي بعد ثلاث سنوات من إقار القانون، ونحن الآن دخلنا في السنة السادسة وحتى الآن لم تسلم البيوت على النحو المطلوب، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – أسباب تأخير تسليم البيوت لمستحقيها.

2 – أسماء الشركات القائمة على البناء والمخالفات الواقعة عليها.

3 – الأوامر التغييرية في العقود مع الزيادات بالتفصيل.

4 – جودة مواد البناء التي استخدمت حسب المواصفات العامة.

5 – صورة ضوئية من المخاطبات لكل الجهات التي ارتبطت في البناء.

6 – الأماكن التي سيقع عليها بناء المشروع، وهل يكفي للعدد المقرر وفق هذا القانون؟

7 – الأخطاء الخاصة بالبناء، مع التصحيحات التي تمت.

8 – أسباب اختيار أماكن بناء البيوت.

9 – نظام وآلية تسليم البيوت لمستحقيها.

10 – عوائق تنفيذ تسليم البيوت.

11 – تاريخ تسليم البيوت.

12 – المسؤولون القائمون على متابعة تنفيذ القانون.

13 – هل يوجد نقص في تسليم البيوت؟

14 – تفاصيل بناء وأساس المنزل، وهل توجد نواقص وقت التسليم؟

ونص السؤال إلى وزير المالية على ما يلي:

إن قضايا غسل الأموال تعد من أهم الجرائم المالية التي تهز اقتصاد البلاد وبخاصة تلك المرتبطة بجيوب المواطنين المتضررين من هذه الجرائم. ففي القضية رقم (84/2019) غسل أموال حكم تمييز جزائي / انتهت محكمة التمييز بصدور حكم بتاريخ 24/6/2019 بإدانة المتهم الأول عن جريمة غسل الأموال والنصب والاحتيال وحبسه عشر سنوات وغرامة خمسة ملايين دينار كويتي، كما أدانت المحكمة باقي المتهمين بالنصب والاحتيال وعاقبتهم بالحبس ثلاث سنوات. بالإضافة إلى نص الحكم لحفظ حقوق حسني النية بالتعامل تطبيقا لنص المادة (40) من القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهم الشاكين والمتضررين من شركات النصب العقاري. وبعد مطالعتنا ملف عدد القضايا الخاص بغسل الأموال المرتبطة بشركات العقار كاملا وجدنا التالي:

عدم وجود أي مستندات أو تقارير تفصيلية من وحدة التحريات المالية الكويتية والجهات الأخرى في ملف القضية تفيد تعقب وتتبع الأموال أو الأصول ومكان استقرار متحصلات هذه الجريمة داخل أو خارج الكويت بعد تحويلها من حسابات الشركات والمتهمين الخاصة بالقضية، ما أدى إلى عدم تمكن المتضررين وهم الشاكون حسنو النية بالتعامل من ملاحقة الأموال ومقاضاتها واسترجاعها أيا كانت هذه الجهة. حيث نصت المادة (11) من القانون رقم (106) لسنة 2013 المشار إليه بجواز احتفاظ المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية بالسجلات والمعلومات والتي يجوز للجهات المختص بالاطلاع عليها.

ونصت المادة (16) من الفصل الثاني من القانون رقم (106) لسنة 2013 المشار إليه بمسؤولية وحدة التحريات المالية الكويتية بتلقي وطلب وتحليل وإحالة المعلومات المتعلقة بما يشتبه أن يكون عائدات متحصلة من جريمة أو أموال مرتبطة أو لها علاقة بها أو يمكن استعمالها للقيام بعمليات غسل أموال أو تمويل الإرهاب.

كما نصت المادة (18) من القانون المشار إليه بصلاحيات وحدة التحريات المالية الكويتية، حيث إنها تتمتع بحرية وصلاحية الحصول على أي معلومات إضافية ترى أنها ضرورية لأداء مهامها من جهات الاختصاص أو أجهزة الدولة. كما يحق للوحدة إتاحة المعلومات لأي جهة أجنبية، إما تلقائيا أو عندما يطلب منها ذلك، بناء على معاملة بالمثل أو اتفاق متبادل على أساس ترتيبات تعاون تدخل فيها الوحدة مع تلك الجهة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما إجراءاتكم في بنك الكويت المركزي والبنوك مع وحدة التحريات المالية الكويتية للتنسيق وتبادل المعلومات للوصول إلى متحصلات الجريمة ومكان استقرارها للقضايا التالية والتي لم يسترجع منها دينار كويتي واحد للمتضررين وهم الشاكون حسنو النية بالتعامل ولا الدولة كغرامات في القضايا التالية:

أ– حكم تمييز رقم 84/2019 جنايات غسل أموال بمبلغ (71.680.009) مليون د.ك وغرامة (5) ملايين د.ك.

ب– حكم تمييز رقم 12/2019 جنايات غسل أموال بمبلغ 109.322.240 ملايين د.ك وغرامة 2018 مليون د.ك.

ت– حكم جنايات رقم 18/2017 غسل أموال بمبلغ 8.472.674 ملايين د.ك وغرامة 165 مليون د.ك.

ث– حكم جنايات رقم 36/2019 غسل أموال بمبلغ 28.904.773 مليون د.ك وغرامة 56 مليون د.ك.

ج– حكم جنايات رقم 47/2018 غسل أموال بمبلغ 64.294.023 مليون د،ك وغرامة 128.588.046 مليون د.ك.

2 – ما إجراءاتكم في بنك الكويت المركزي والبنوك مع وحدة التحريات المالية الكويتية للتنسيق وتبادل المعلومات للوصول لمتحصلات الجريمة ومكان استقرارها والخاصة بجرائم غسل الأموال من قبل شركات النصب العقاري والتي تمكن (المتضررين حسني النية بالتعامل) مع استرجاع أموالهم.

المناور: للخروج من الأزمة يجب إعادة التصويت على تأجيل الاستجوابات أو صعود المنصة

دعا النائب د. أسامة المناور إلى إعادة التصويت على طلب تأجيل مناقشة الاستجوابات المقدمة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء بدون مشاركة الوزراء في هذا التصويت، أو أن يصعد سمو رئيس الوزراء لمنصة الاستجواب طوعا، مبينا أن الخروج من الأزمة السياسية الحالية لا يتحقق إلا بأحد الأمرين.

وأوضح المناور في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة أن الكثير من المواطنين والمواطنات تواصلوا معه خلال الفترة الماضية ويطلبون منه التهدئة ويقولون إنهم انتخبوا النواب من أجل تحقيق الإنجاز وإصلاح البلد والنهضة به.

وقال "كلامكم صحيح وجزاكم الله خيرا ولكن يجب أن يعرف المواطن الكويتي أن على عضو مجلس الأمة العمل بخطين متوازيين، خط وضع القوانين والإصلاح من حال البلد وتطويرها، وخط موازي لا يقل أهمية وهو الخط الرقابي، وما حصل في جلسة 30 مارس الماضي هو سطو على حقوق الأمة وبالتالي نحن ندافع عن حق أصيل لكم ككويتيين، فعندما ينتزع حق كحق الرقابة والمحاسبة لرئيس الوزراء فهذا يعتبر تنقيح للدستور".

وأضاف " لجنة تنقيح الدستور التي شكلت في 8 فبراير 1980 فشلت في إحداث أي تغيير ولكن للأسف في ظل وجود رئيس مجلس الأمة حدث هذا التنقيح بأن وضع رئيس مجلس الوزراء بمنأى عن الاستجواب وهذا الأمر لا يصح ومخالف للدستور والموافقة عليه يعتبر شهادة زور يحاسبنا الله تعالى عنها أولا ويحاسبنا التاريخ".

وشدد على أن التاريخ لا يرحم ويضع الرجل أمام مسؤولياته ويجب أن يكون لنا فيها موقف، ونقول أن أي جهاز أو شخصية اعتبارية أو غيرها مهما بلغ من الصفاء والنقاء إذا لم توضع عليه رقابة سيفسد.

وقال "لا نطعن في رئيس الوزراء بالعكس رجل نحسبه إن شاء الله على خير ولا نحمله أكثر مما يحتمل ولن نحمله المسؤولية عن المشاركة في حكومة كانت لها توجهات معينة، ففي هذه الحالة لن نعفي أي وزير شارك في ظل فساد بعض الوزراء، ولكن نذكركم بأن رئيس الوزراء السابق تم تحصينه فماذا كانت النتيجة؟ صندوق الجيش والصندوق الماليزي وتبعات (اليورو فايتر) و (الكاراكال) وما خفي أعظم، هذا لأن الرجل اطمأن، ولذلك كما قلنا الرقابة يجب أن تكون قائمة.

وأكد على أن "ما حصل في جلسة 30 مارس ليس مجرد خرق للدستور فقط بل إنه جعلنا كمجلس أمة مجلسا صوريا وشكلي لا قيمة لنا".

وبين أن الطلب الذي قدم في الجلسة الماضية لإعادة التصويت على قرار تأجيل استجوابات رئيس الوزراء كان لا بد منه لسبب أن من قرر تحصين رئيس الوزراء هو مجلس الأمة وهذا الأمر لن يتم تغييره إلا بتصويت آخر من المجلس أو أن يقوم رئيس مجلس الوزراء طوعا إلى المنصة ويتعامل مع الاستجوابات.

ورأى أن التصويت الذي تم على الطلب باطل بعد أن انقض حرس المجلس على المنصة وأصر الرئيس على استكمال التصويت، مبينا أنه كان يجب على الرئيس أن يوقف الجلسة ويرفعها ويعيدها مرة أخرى وإذا تكرر الموقف يجب أن يرفع الجلسة نهائيا.

وأكد أن "التصويت يجب أن يعاد وألا تشارك الحكومة في التصويت ليكون هذا الحق خالصا لمجلس الأمة، وعدم تصويت الحكومة سيعطينا إشارة على أن هذه الحكومة ستتعاون مع المجلس أما إصرارها على التصويت لإعطاء صك وشيك على بياض لرئيس الحكومة فهذا معناه رسالة بأننا لا نريد التعامل مع مجلس الأمة وفي هذه الحالة سنتعامل مع الحكومة بالمثل وسيكون هذا باب مغلق أدت الحكومة".

وختم قائلا "الرسالة الأخيرة أوجهها لرئيس المجلس، تذكر شعارك في الحملات الوطنية السابقة بأن لا تيأس من وطنك، هذا الشعار تخليت أنت عنه في آخر حملتين انتخابيتين ولكن نحن لم نيأس من وطننا ولكننا يئسنا من تحقيق أي إصلاح بوجود الفاسدين".

د.اسامه المناور